

Distr.: General
11 October 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البنود ١٣ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ (أ) و ٢٣ (أ) و ٢٤ (أ) و (ب) و ٢٥ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية
ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية
التنمية المستدامة
تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان
والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية (موئل الأمم المتحدة)
العولمة والترابط
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم
المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني
للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها
منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ التعاون فيما بين بلدان الجنوب
من أجل التنمية
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية



الرجاء إعادة استعمال الورق

251016 181016 16-17591 (A)



رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

أنشرف، بصفتي رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً، بأن أحيل إليكم طيه
الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي لأقل البلدان نمواً الذي عُقد في
نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة
في إطار بنود جدول الأعمال ١٣ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ (أ) و ٢٣ (أ)
و ٢٤ (أ) و (ب) و ٢٥ على نحو ما وردت في الوثيقة A/71/100.

(توقيع) مسعود بن مؤمن

سفير بنغلاديش وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة
رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً

نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

نحن، وزراء ورؤساء وفود أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بغرض وضع التوجيه الاستراتيجي اللازم لكفالة التنفيذ التام والفعال في حينه لإعلان وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وإذ نشير إلى إعلان وبرنامج عمل اسطنبول اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ داعيةً جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ نعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً، بغية القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتمكين تلك البلدان من الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ نشير إلى الإعلان السياسي الذي جرى اعتماده خلال استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، المعقود في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، والذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٤/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦،

وإذ نشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/٢٠١٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ نرحب مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١) وبالتقرير الرئيسي لمكتب الممثل السامي المعني بأقل

(١) A/71/66-E/2016/11.

البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الصادر بعنوان
”حالة أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٦“،^(٢)

وإذ نرحب أيضاً بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، شاملاً مرفقيه
الأول (إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين) والثاني (في سبيل وضع اتفاق عالمي للهجرة
الآمنة والمنظمة والقانونية)، الذي اعتمد في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات
التروح الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة في نيويورك في ١٩ أيلول/
سبتمبر ٢٠١٦،^(٣)

وإذ نلاحظ انعقاد مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني في اسطنبول، تركيا، في
٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦،

وإذ نتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالإسكان والتنمية الحضرية
المستدامة (الموئل الثالث) المزمع إقامته في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠١٦،

نعتدّ الإعلان التالي:

١ - نكرر تأكيد التزامنا الثابت بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بطرق منها إدماج
أحكامه في سياساتنا الوطنية وأطرنا الإنمائية وإجراء استعراضات منتظمة يشارك فيها
أصحاب المصلحة الرئيسيون جميعاً مشاركة كاملة؛

٢ - ندرك أن بلداناً كثيرة من أقل البلدان نمواً ما زالت تواجه تحديات ومعوقات
هيكلية متعددة، تشمل ضيق قواعد الإنتاج والتصدير وركود تدفقات التجارة والاستثمار
وتناقص نمو الإنتاجية وضعف حوكمة الأراضي والموارد الطبيعية وانتشار الفقر والجوع
وسوء التغذية. وهذه التحديات القائمة منذ أمد طويل يزيد من تعقدها ظهور تحديات
جديدة وناشئة، مثل تغير المناخ وزيادة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة
العامة واندلاع النزاعات وتراجع أسعار السلع الأساسية وتزايد تدفقات رؤوس الأموال إلى
الخارج. وما لم يحدث تحولٌ هيكلي يعالج المعوقات المؤسسية وتلك المتعلقة بالقدرات،
فستظل أقل البلدان نمواً عرضة للتأثر بصدمات اقتصادية واجتماعية وبيئية متعددة؛

(٢) يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي: <http://unohrrls.org/custom-content/uploads/2016/08/State-of-LDCs2016.pdf>

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧١.

٣ - نؤكد مرة أخرى أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون سلام وأمن، وأن السلام والأمن سيكونان معرضين للخطر دون تنمية مستدامة. ونسلم في هذا السياق كذلك بأن أقل البلدان نمواً الضالعة في نزاعات والتي هي في حالة ما بعد انتهاء النزاع وتلك التي تعاني من عدم الاستقرار على الصعيد السياسي أو ليست لديها القدرة على توفير الخدمات الحكومية الأساسية، تواجه تحديات هيكلية محددة وتتطلب اعتماد نهج خاصة بكل سياق، بما في ذلك وضع سياسات وطنية وتدابير دعم دولي محددة الهدف للتصدي لهذه التحديات ودعم أنشطة بناء السلام وبناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة؛ ونخطط علماً بالمبادئ التي وضعتها مجموعة الدول الضعيفة السبع المتضررة من نزاعات حالية أو سابقة وضممتها في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة؛

٤ - نقر بأن أقل البلدان نمواً لديها إمكانات ضخمة من الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي العالمي والرفاه والازدهار والأمن الغذائي وأمن الطاقة. ولذا فإن قيام شراكة عالمية ناجحة ومتجددة ومعززة تلي بشكل فعال الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً يسهم في مساعي تحقيق السلام والرخاء والتنمية المستدامة للجميع. كما أن مواصلة تعزيز إجراءاتنا الجماعية الرامية إلى تمكين شباب أقل البلدان نمواً ونسائها من المشاركة التامة والفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمر سيسهم بشكل أكثر فعالية في تحقيق تنمية منصفة وشاملة للجميع وفي القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وتوفير العدالة الاجتماعية؛

٥ - نقر أيضاً بأنه على الرغم من بذل أقل البلدان نمواً جهوداً كبيرة من أجل تحقيق المقاصد والأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل اسطنبول، لا يزال هناك الكثير مما يتعين علينا عمله بأنفسنا. ويظل مبدأ الملكية والقيادة القطريتين مبدأ بالغ الأهمية في مساعي الإسراع بوتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، وإننا نحدد التزامنا بقيادة الجهود المبذولة من أجل صوغ وتنفيذ سياساتنا واستراتيجياتنا وخططنا الاقتصادية والإنمائية المتسقة ومن أجل متابعتها واستعراضها. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٦ - نرحب بالجهود المبكرة المبذولة على جميع المستويات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، استناداً إلى منجزات الأهداف الإنمائية للألفية وفي مسعى إلى إتمام ما لم يكتمل من أعمالها. وهي جهود تتلج صدورنا، بما فيها تلك التي تبذلها عدة بلدان من أقل البلدان نمواً، وإننا نتطلع في هذه السنة الأولى من تنفيذها إلى إحراز مزيد من التقدم في جملة أمور منها تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتعزيزها في أقل البلدان

نموا، والتوفيقُ بين السياسات القائمة وخطة العمل العالمية الجديدة، وزيادة الاتساق والتكامل على صعيد السياسات وعلى نطاق المنظومة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، والتصدي للتحديات الحالية والمستجدة، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال صنع القرار بالاستناد إلى الأدلة وبالاعتماد على البيانات، وتشجيع إيجاد البيئات التمكينية القائمة على المشاركة والتعاون على جميع المستويات. ونحيط علماً مع التقدير بالتقرير المرحلي السنوي الأول للأمين العام بشأن أهداف التنمية المستدامة^(٤)؛

٧ - نهب بالمجتمع الدولي، شاملاً منظومة الأمم المتحدة، أن يفني بالتزامه بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في حينها وبصورة كاملة، وتوفير الدعم لتعميم إدماجها في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية في أقل البلدان نمواً. ونهب بالمجتمع الدولي أيضاً أن يفني بالتزامه بحشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال شراكة عالمية يجري تنشيطها من أجل تحقيق التنمية المستدامة بروح من التضامن العالمي مع التركيز بصفة خاصة على القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الشامل للجميع، وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للفقراء وأشد الفئات ضعفاً؛

٨ - نشدد على أن تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة يقتضي تحسين النهج المتبع في التصدي للمسائل التُظمية أيضاً، على نحو ما جاء في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٥). وندعو شركاء التنمية إلى تعزيز اتساق سياسات التنمية مع غيرها من المجالات، ولا سيما مجال التجارة والتمويل الذي يشمل التعاون الدولي في المسائل الضريبية ومكافحة هروب رؤوس الأموال من أقل البلدان نمواً؛

٩ - نرحب بتأكيد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٦)، على أن أضعف البلدان، بما يشمل أقل البلدان نمواً، تستحق اهتماماً خاصاً، كما نرحب باعتداد تلك الصكوك بشواغل أقل البلدان نمواً وتطلعاتها، ونشير إلى القرار الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ الذي يقضي بإقامة روابط فعالة مع آليات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المتعلقة بأقل البلدان نمواً، ونشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ

(٤) تقرير أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.I.10).

(٥) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٦) قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق.

الخطط المعتمدة في الآونة الأخيرة وبرنامج عمل اسطنبول على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ونشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

١٠ - نرحب أيضاً بالتنظيم الناجح لأولى دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقودة في أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونشيد بالبلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في إطار دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ بغية تسليط الضوء على أولى الخطوات المتخذة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

١١ - نهيئ بالمجتمع الدولي أن يكفل التنفيذ التام لخطة عمل أديس أبابا في حينه، ولا سيما تلك الأجزاء التي تتعلق بأقل البلدان نمواً. ونلاحظ افتتاح أولى دورات المنتدى العالمي للبنى التحتية في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ أثناء دورة الاجتماعات الربيعية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وانعقاد الاجتماع الأول لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وانعقاد الاجتماع الافتتاحي للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة الذي نُظِم في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وندعو إلى التوصل في الوقت المناسب إلى اتفاق بشأن طرائق تمويل مندييات التنمية في المستقبل؛

١٢ - نقر ببالغ القلق بأن أقل البلدان نمواً تعاني بشكل غير متناسب من الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ وذلك بسبب موقعها وانخفاض دخلها وتدني قدراتها المؤسسية واعتمادها بقدر أكبر على قطاعات سريعة التأثر بالمناخ مثل الزراعة. ويساورنا قلق عميق لكون ازدياد الحرارة في العالم وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وغير ذلك من آثار تغير المناخ عوامل تؤثر جميعاً أشد التأثير في المناطق الساحلية وفي البلدان الساحلية الواطئة من أقل البلدان نمواً؛

١٣ - نشدد على أن الحدّ من قابلية التأثر بتغير المناخ هو تحد عالمي يواجهه الجميع، لا سيما أولئك الذين يعيشون في فقر. ونقر بأوجه التآزر القائمة بين اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونرحب باتفاق باريس الذي ستتخذ جميع الأطراف بموجبه إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، ونتطلع في هذا الصدد إلى سرعة التصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه وإلى بدء نفاذه وتطبيقه في وقت مبكر. ونلاحظ في هذا الشأن المناسبة الخاصة التي عقدها الأمين العام في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لتمكين الدول الأطراف في اتفاق باريس من إيداع صكوك

التصديق على الاتفاق أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه. وتطلع أيضا إلى حشد الموارد الكافية لتقديم المساعدة من أجل تنفيذ الاتفاق المذكور. وندعو إلى اتخاذ تدابير محددة لدعم البلدان المعرضة بصفة خاصة للتضرر من الآثار السلبية لتغير المناخ، لا سيما أقل البلدان نمواً^(٧)؛

١٤ - ندعو إلى التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بتغير المناخ وإلى تمكين أقل البلدان نمواً من الاستفادة من كافة أشكال التمويل ذات الصلة بتغير المناخ، حسب اقتضاء الحال؛

١٥ - نحث شركاء التنمية أن يكفلوا تشغيل الصندوق الأخضر لشؤون المناخ في حينه وبكامل طاقته سعياً إلى حشد مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠، وتعزيز وتيسير مشاريع آلية التنمية النظيفة في أقل البلدان نمواً، وتلبية احتياجات الأشخاص المشردين نتيجة تعرضهم لظواهر جوية بالغة الشدة. ونؤكد أن الأموال المخصصة لأغراض التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها ينبغي أن تُقدم إضافةً إلى الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن يكون تخصيصها عادلاً ومنصفاً ومناسباً مع آثار تغير المناخ؛

١٦ - نرحب بقرار مجلس الصندوق الأخضر لشؤون المناخ العمل من أجل تحقيق توازن متكافئ بنسبة ٥٠:٥٠ بين مساعي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. بمرور الزمن على أساس مكافئ للمِنح، والسعي إلى تخصيص نسبة دنيا قدرها ٥٠ في المائة من الموارد المرصودة لأغراض التكيف للبلدان الشديدة التأثر بتغير المناخ، لا سيما أقل البلدان نمواً؛

١٧ - ندرك أهمية بناء القدرات الإنتاجية باعتباره عاملاً حاسماً للتمكين من تحقيق التنمية والخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، ونحث بتلك البلدان وبشركائها في التنمية ضمان زيادة التركيز على السياسات والوسائل اللازمة لمعالجة مسألة بناء القدرات الإنتاجية وإيجاد فرص العمل. وندرك أيضاً أن تدفقات رأس المال الخاص، لا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، تؤدي دوراً تكميلياً وحفازاً في مجال بناء القدرات الإنتاجية وتعزيزها في أقل البلدان نمواً. وسنعمل جاهدين على مواصلة تعزيز المناخ المساند للاستثمار ونحث شركاء التنمية أن يستمروا في تقديم الدعم المالي والتقني المعزز إلى تلك البلدان من أجل تطوير القدرات الإنتاجية، بما في ذلك تعزيز القدرات الإدارية في أقل البلدان نمواً. ونلاحظ أن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي توفر أنشطة تطوير القدرات لأقل

(٧) على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

البلدان نمواً من خلال تقديم المساعدة التقنية المباشرة والتدريب إلى السلطات القطرية، وندعو تلك المؤسسات إلى مواصلة تعزيز هذا الدعم على نحو يلي مطالب تلك البلدان واحتياجاتها، في إطار الالتزامات الحالية ووفقاً للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

١٨ - نؤكد أن تطوير البنى التحتية المادية شرطٌ مسبقٌ هامٌ لمساعي تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وأن من الضروري تسخير قدر كبير من الاستثمار والتكنولوجيا، بجملة سبل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتقديم التمويل المبتكر وتحقيق التكامل الإقليمي وإرساء المؤسسات والأنظمة الملائمة، من أجل سدّ الفجوة القائمة بين المدخرات والاستثمارات في أقل البلدان نمواً. وسنعمل في هذا الصدد على تعزيز المناخ المساند للاستثمار بدعم تقني معزز من شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية، بطرق منها تحسين إمكانية التنبؤ بالتدفقات وتعزيز الحوكمة والشفافية، وسيشمل ذلك ممارسات وسياسات الشراء أيضاً. ونهيب بشركاء التنمية أن يقدموا الدعم المالي والتقني المعزز إلى أقل البلدان نمواً من أجل تطوير وإدارة بناها التحتية. ونتطلع إلى إنشاء منتدى جديد يجمع أصحاب مصلحة متعددين من أجل سد الفجوة في البنى التحتية وإلى أداء المنتدى أعماله على نحو فعال، وينبغي أن يعطي هذا المنتدى أولويةً خاصةً لاحتياجات أقل البلدان نمواً والتحديات التي تواجهها؛

١٩ - نقر بأن الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الريفية أمورٌ ذات أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. فالزراعة تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الأمن الغذائي وباعتبارها أيضاً النشاط الاقتصادي الرئيسي لجانب كبير من السكان، كما أن لها صلات مباشرة بالقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية الريفية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك بتنوع الصادرات والسلع الأساسية والإنتاج والقدرة على تجهيز المنتجات الزراعية. ولذا نشدد على ضرورة توظيف استثمارات كافية في البنى التحتية المادية، والتنمية العلمية والتكنولوجية، والبحوث وخدمات الإرشاد الزراعي في أقل البلدان نمواً. ونحن ندرك أن تنوع السلع الأساسية وإضافة القيمة إليها وكذلك مشاركة أقل البلدان نمواً على نحو فعال في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية عن طريق تحسين وزيادة القيمة المضافة محلياً إلى منتجاتها والمحتوى التكنولوجي المحلي لهذه المنتجات، أمور لها أهمية حيوية لتمكين البلدان المذكورة من تحقيق أقصى استفادة من منتجاتها الزراعية؛

٢٠ - نؤكد مجدداً أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل المصدر الأكبر والحاسم الأهمية للتمويل الخارجي المقدم من أجل تنمية أقل البلدان نمواً، وأنها توفر مورداً بقي من آثار عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وتقلبها. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي

الذي أكد فيه مجدداً التزامه الجماعي بأن يحقق الهدف المتمثل في تخصيص ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعهد فيه بأن يحقق بصفة جماعية الهدف المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ١٥,٠ و ٢٠,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً في الأجل القصير والوصول بهذه النسبة إلى ٢٠,٠ في المائة ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٨). ونرحب أيضاً بأحكام خطة عمل أديس أبابا التي تشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تزويد أقل البلدان نمواً بمساعدة إنمائية رسمية لا تقل عن نسبة ٢٠,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، ونشجع من يخصصون لأقل البلدان نمواً ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها. وهذه هي بعض التغيرات النوعية والكمية في الهدف المتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً على مدى زمني يغطي عدة عقود. ونهيب بجميع شركاء التنمية إلى تحقيق هذه الأهداف؛

٢١ - نكرر دعوتنا إلى البلدان المانحة أن تخصص لأقل البلدان نمواً نسبة ٢٠,٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠ ونسبة ٢٥,٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠ أو ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٢٢ - نشدد على أن تُراعى لدى تخصيص الموارد العالمية للمساعدة الإنمائية الرسمية المعوقات والقيود الهيكلية التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً. ونهيب بشركاء التنمية أن يكفلوا لدى تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية إيجاد توازن سليم بين القطاعات المختلفة، مع التركيز بوجه خاص على القطاعات الإنتاجية ومن بينها قطاعات البنية التحتية والزراعة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٢٣ - نرحب بتضمين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ غاياتٍ تتعلق بالهجرة والتحويلات المالية، ونحث بشدة البلدان الشريكة على أن تشرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة، خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف المعاملات المتصلة بتحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وإنهاء العمل بقنوات التحويل المالي التي تزيد تكلفتها على ٥ في المائة، ومن أجل تيسير هجرة الناس وحركتهم بحيث تكونان منظمتين وآمنتين

(٨) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

وقانونيتين وتتسمان بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات للهجرة قائمة على التخطيط ومدارة جيداً؛

٢٤ - نقر بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ونقر أيضاً بأن الهجرة الدولية واقعٌ متعدد الأبعاد له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية في البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، وهو ما يتطلب استجابات متسقة وشاملة. ونؤكد الحاجة العاجلة إلى التعاون على الصعيد الدولي لضمان أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة وقانونية وأن يُراعى فيها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتُكفل المعاملة الإنسانية للمهاجرين بصرف النظر عن مركزهم على صعيد الهجرة، وكذلك للاجئين والمشردين في بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد. وينبغي لهذا التعاون أن يعزز أيضاً قدرة المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين، ولا سيما في البلدان النامية، على الصمود. ونؤكد أيضاً حق المهاجرين في العودة إلى البلد الذي يحملون جنسيته ونذكر بأن على الدول أن تضمن استقبال مواطنيها العائدين حسب الأصول الواجبة؛

٢٥ - نعرب عن التزامنا بتحسين التعاون فيما يتعلق باستراتيجيات العودة وإعادة الإدماج المستدامتين وذلك بسبل منها توفيرُ الدعم لمبادرات البلدان الأصلية التي تهدف إلى تعزيز قدرتها الاستيعابية، لا سيما من خلال الاستثمارات المجتمعية في مناطق العودة، وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة؛

٢٦ - نتطلع هذا العام إلى استهلال عملية مفاوضات حكومية دولية تفضي إلى اعتماد اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية في إطار مؤتمر حكومي دولي يعقد في عام ٢٠١٨. وندعو إلى عقد مشاورات شاملة للجميع تتسم بالانفتاح والشفافية ويتاح فيها لأقل البلدان نمواً أن تشارك بنشاط من أجل عرض الشواغل والأولويات الخاصة بها فيما يتصل بالهجرة وتنقل العمالة والتحويلات المالية؛

٢٧ - نسلم بأنه في حين يجب أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية محتفظةً بأهميتها المحورية وأن تضطلع بدور حفاز، ثمة حاجة إلى الاستعانة بموارد إضافية بسبل منها آليات التمويل المبتكر التي يمكن أن توفر للتنمية موارد أكثر ثباتاً يُطمأن بقدر أكبر إلى تدفقها، وهي آليات تقوم على شراكات جديدة بين البلدان ذات مستويات التنمية المتفاوتة والجهات الفاعلة العامة والخاصة. وينبغي تفعيل آليات محددة للتمويل المبتكر من أجل حشد موارد إضافية لتمويل التنمية المستدامة. ونشدد على أن المصادر المبتكرة للتمويل ينبغي أن تكون مصادر تُضاف إلى المصادر الأصلية وأن تكون كبيرة الحجم ويمكن التنبؤ بتدقيقها وأن تُصرف على نحو يحترم أولويات أقل البلدان نمواً واحتياجاتها الخاصة ولا يَحْمِلُها أعباء مفرطة؛

٢٨ - نرحب بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجائها الفرعية. وندعو إلى تنفيذ الاتفاق الوارد في خطة عمل أديس أبابا ومفاده أن تقوم جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، بدفع الضرائب إلى حكومات البلدان التي تضطلع فيها تلك الشركات بنشاط اقتصادي وتولد قيمة اقتصادية، وفقاً للقوانين والسياسات الوطنية والدولية؛

٢٩ - نسلم بأن التجارة الدولية محدّد هام من محددات النمو والتنمية على الصعيد العالمي وبأن هناك قدرًا لا بأس به من الإمكانيات المتوافرة في أقل البلدان نمواً لم يُستغل بعد لتحقيق فوائد التجارة الدولية. ويلاحظ ازدياد شيوع جيل جديد من اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن يقلص من حوافز المفاوضات العالمية ويُحتمل أن تترتب عليه آثار ضارة تقع على البلدان غير المنضمة لاتفاقات التجارة الإقليمية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ونعرب أيضاً عما يساورنا من قلق إزاء الفشل في إحراز تقدم حتى الآن فيما يتعلق بمعظم المسائل المدرجة في خطة الدوحة الإنمائية مما يقوض آمال أقل البلدان نمواً في جني مكاسب التنمية الناجمة عن المشاركة في نظام تجاري عادل ومنصف؛

٣٠ - نعرب عن بالغ القلق بسبب انكماش صادرات أقل البلدان نمواً من البضائع بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو انخفاض أكبر بكثير مما شهدته تلك البلدان في عام ٢٠١٤. وقد تراجعت نتيجة لذلك حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية من البضائع لتصل إلى نسبة ٠,٩٧ في المائة. وبناء على ذلك، نهيّب بأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يلتزموا التزاماً قوياً بمعالجة مسألة تهميش أقل البلدان نمواً في سياق التجارة الدولية وتحسين مشاركتها الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ونهيّب بالأعضاء أيضاً أن ينفذوا على نحو تام وبنية صادقة جميع الأحكام المتعلقة تحديداً بأقل البلدان نمواً والتي ترد فيما هو قائم من اتفاقات منظمة التجارة العالمية وقراراتها وإعلانها الوزارية؛

٣١ - نهيّب بأعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الذين أعلنوا أن بإمكانهم القيام في الوقت المقرر بإتاحة إمكانية وصول جميع المنتجات التي يكون منشؤها في أيّ من أقل البلدان نمواً إلى أسواقها بشكل دائم دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص، أن يفعلوا ذلك بما يتسق مع قرارات منظمة التجارة العالمية بغية تحقيق الغاية المنشودة من أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. ونهيّب بمؤلاء الأعضاء أيضاً أن يتخذوا الخطوات اللازمة لتيسير وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بسبل منها وضع قواعد منشأ تتسم بالبساطة والشفافية لتطبيقها على الواردات من أقل البلدان نمواً، وفقاً

للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها أعضاء منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري العاشر المعقود في نيروبي. ونرحب أيضاً بالقرار الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية بشأن معاملة الخدمات ومقدمي الخدمات من أقل البلدان نمواً معاملة تفضيلية وزيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في تجارة الخدمات^(٩) ونؤكد ضرورة تنفيذ القرار المذكور على نحو تام؛

٣٢ - ندعو إلى رفع التدابير الاقتصادية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، وإلى إلغائها تماماً لتأثيرها سلباً على التنمية والرخاء في هذه البلدان وإضرارها بالجهود الرامية إلى إخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً؛

٣٣ - نحيط علماً بالطلب الذي قدمته مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية ملتزمة الحصول على أولوية خاصة ومعاملة تفضيلية فيما يتعلق بقطاعات الخدمات وأساليب توريد الخدمات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً^(١٠). ونحيط علماً أيضاً بالإخطارات التي قدمها بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى مجلس التجارة في الخدمات بشأن ما اتخذوه من تدابير تفضيلية لتعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية في الخدمات^(١١). وفي هذا الصدد، نحث سائر الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على أن يحدوا حذوهم ويتخذوا تدابير توفر شروطاً تفضيلية محددة للخدمات ولموردي الخدمات من أقل البلدان نمواً بحيث يتسنى لهذه البلدان أن تعزز مشاركتها في تجارة الخدمات؛

٣٤ - نشدد على ما لمبادرات المعونة لصالح التجارة من أهمية بالنسبة لمساعي بناء القدرات المتصلة بالتجارة؛ والتغلب على القيود القائمة على صعيد العرض؛ وتطوير البنى التحتية؛ وتسهيل إدماج اقتصادات أقل البلدان نمواً في التجارة الإقليمية والعالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نثيب بالأعضاء أن يعطوا الأولوية لمشاريع أقل البلدان نمواً وأن يكفلوا تخصيص ما لا يقل عن نسبة ٥٠ في المائة من مبادرات المعونة لصالح التجارة لأقل البلدان نمواً. ونرحب بتمديد الإطار المتكامل المعزز ليشمل مرحلة ثانية، ونحث الأعضاء على مواصلة تكثيف جهودهم الرامية إلى ضمان المستوى اللازم من المساهمات من أجل تجديد الموارد في الوقت المناسب لكي يتسنى تنفيذ الإطار المذكور على نحو فعال ودون انقطاع في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٢؛

(٩) القرار الوزاري WT/MIN(15)/48-WT/L/982، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(١٠) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة S/C/W/356.

(١١) يمكن الاطلاع على هذه الإخطارات في الرابط التالي:

.www.wto.org/english/news_e/news15_e/serv_03aug15_e.htm

٣٥ - نرحب بالقرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا القاضي باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً وبالعرض المتمثل في تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وإسداء دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتسهيلات الاستثمار، وتوفير التأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات، من قِبل جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف ل ضمانات الاستثمار؛

٣٦ - نؤكد مجدداً دعوتنا الأمين العام أن يقوم، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بإدراج مسألة نُظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز الفعالية الكلية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والذي يمكن أن يساهم في تعزيز تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً وتحسين قدرة تلك البلدان على اجتذاب هذا النوع من الاستثمار. ونطلب إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة بتقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٣٧ - نرحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يناقش، في الدورة المقبلة لمتداه السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية، مسألة اعتماد وتنفيذ نُظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة بشأن هذه المسألة، بما فيها قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وولاية المتدنى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية المبينة فيها، ونشير إلى أن استنتاجات المتدنى وتوصياته المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي ستُدمج ضمن عملية المتابعة والاستعراض الشاملة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتم في إطار المتدنى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

٣٨ - نهيّب بالدول الأعضاء في هذا الصدد أن تتخذ، في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، قراراً يقضي بإنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً يشكل تحت رعاية الأمم المتحدة ترتيباً جامعاً يساعد على تحفيز الاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نمواً وتتوافر له إمكانات تقديم الخدمات المترابطة والمتعاضدة التالية، على النحو الذي سبق الاتفاق عليه في خطة عمل أديس أبابا: (أ) توفير مركز للمعلومات المتعلقة بتسهيلات الاستثمار في أقل البلدان نمواً؛ (ب) تقديم دعم تقني من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على إعداد وثائق المشاريع والتفاوض بشأن العقود المعقدة الواسعة النطاق؛ (ج) إسداء

دعم استشاري في تسوية المنازعات؛ (د) توفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات في ظل تعاون وثيق مع الوكالة المتعددة الأطراف لضمانات الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٣٩ - نشدد على ضرورة التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار إذا أريد لها أن تصبح قادرةً على المنافسة عالمياً في سياق اقتصاد المعرفة المتبدل. ونتوقع أن يؤدي مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نمواً دوراً محورياً في هذا المجال. ونرحب في هذا الصدد بتعيين الأمين العام أعضاء مجلس إدارة مصرف التكنولوجيا، ونهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنشئ المصرف المذكور في عام ٢٠١٦ حتى يبدأ تشغيله في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٧. ونرحب بمشروع ميثاق مصرف التكنولوجيا الذي أعده مجلس إدارة المصرف والمضمن في مذكرة من الأمين العام^(١٢)، وتتطلع إلى اعتماد الميثاق من قبل الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن. ونعرب عن تقديرنا لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لما يقدمه من دعم لتفعيل المصرف. ونثني على حكومة تركيا عرضها السخي استضافة المصرف، ونهيب بحكومة تركيا أن تساهم في المصرف بموارد وفيرة تكفل استدامته وفعاليته. كما نهيب بالبلدان المانحة الأخرى والجهات الشريكة في التنمية أن تقدم مساهمات سخية إلى المصرف لكفالة أدائه أعماله بصورة فعالة وأن تزيد من مساعداتها المخصصة للتصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. ونطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتفعيل مصرف التكنولوجيا بصورة كاملة خلال عام ٢٠١٧، بغية تنفيذ الغاية ١٧-٨ من غايات خطة أهداف التنمية المستدامة؛

٤٠ - نؤكد أن الإطار الطويل الأمد لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ينبغي أن يضمن لا تحقيق الأهداف والغايات فحسب، بل واستدامة الإنجازات أيضاً. ويساورنا القلق لأن الجانب الأكبر من المخاطر وأوجه عدم اليقين التي يمكن أن تتسبب في خروج قاطرة التقدم البشري العالمي عن مسارها المنشود خلال العقود المقبلة يتعلق بتغير المناخ وغيره من الصدمات والأزمات الشديدة. ونلاحظ مع القلق أن الإصابة بفيروس إيبولا التي تفشت في غينيا وليبيريا وسيراليون وإعصار بام الذي عصفت بفانواتو والزلازل المدمر الذي ضرب نيبال والفيضانات الواسعة النطاق التي شهدتها ميانمار أدت جميعها إلى إشاعة الفوضى والخراب في حياة سكان هذه البلدان وفي سبل رزقهم. وبناء على ذلك، ندعو إلى أن يتم في

(١٢) A/71/363.

حينه إرساء وتفعيل آلية لصالح أقل البلدان نمواً من أجل التخفيف من الأزمات وبناء القدرة على الصمود حسبما اقترح في خطة عام ٢٠٣٠ والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

٤١ - نشير في هذا الصدد إلى القرار المتضمن في الإعلان السياسي الذي اعتمد خلال استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠ والقاضي بإجراء تحليل متعمق لمسألة التخفيف من الأزمات وبناء القدرة على الصمود لصالح أقل البلدان نمواً، على المستويين الوطني والدولي، بهدف بناء وزيادة تعزيز القدرة على التخفيف من الأزمات والصمود في مواجهتها في أقل البلدان نمواً، وإلى الطلب الموجه إلى الجمعية العامة بأن تقوم بتحديد بارامترات ذلك التحليل في دورتها الحادية والسبعين. وينبغي أن يركز التحليل على عدة مسائل منها ما يلي:

- تقييم أنواع مختلفة من الصدمات، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية وانتشار الأوبئة، وما لها من آثار تضر على نحو غير متناسب بالتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً
- دراسة المشهد الوطني والإقليمي والدولي الحالي من أجل إعداد أقل البلدان نمواً بشكل أفضل لمواجهة الصدمات، وتقييم فعاليته
- تقديم توصيات بشأن إمكانية إنشاء إطار لإدارة المخاطر على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي يجمع بين الاستعداد المسبق لوقوع المخاطر والقدرة اللاحقة على التعامل معها
- دراسة وتحديد المهام المحتملة إيكالها إلى آلية تُنشأ للتخفيف من الأزمات وبناء القدرة على الصمود لصالح أقل البلدان نمواً، والأنشطة التي يمكن تكليفها بها، وأساليب العمل وآليات الحوكمة وترتيبات التوظيف والتكاليف التي يمكن أن توضع لها
- الإسهاب في إيضاح الطرائق التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي، شاملاً البلدان المانحة وبلدان الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، أن يدعم آلية بناء القدرة على الصمود لدى أقل البلدان نمواً
- دراسة الطرائق التي يمكن من خلالها لكل من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى، وكذلك أصحاب المعارف المحلية وأبناء المجتمعات المحلية، المساهمة في بناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود من خلال توفير خدمات التأمين وإيجاد فرص العمل والتوعية وغير ذلك من التدابير.

٤٢ - تؤكد أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون قد وفرتا قدرا من الميسرة المالية الإضافية لكثير من أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء مخاطر الارتداد إلى حالة المديونية بسبب ضخامة الاحتياجات الإنمائية في أقل البلدان نمواً، ومن دواعي القلق العميق أنه، على الرغم من هاتين المبادرتين، لا يزال الكثير من أقل البلدان نمواً يعاني من شدة وطأة الديون. إننا نهيئ بشركاء التنمية أن يتخذوا تدابير فعالة لإلغاء جميع الديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نمواً كافة لصالح الدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء، وأن يعمدوا إلى وضع ترتيبات لتجميد سداد الديون ومقايضة الديون إلى أن يتم إلغاء الديون بالكامل. كما نهيئ بالدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، أن يتخذوا مزيداً من التدابير الفعالة لتيسير تمويل تنميتنا الاقتصادية، بما في ذلك عن طريق الحصول على الموارد بشروط تساهلية وغير تساهلية لاستثمارها في مشاريع البنى التحتية والتنمية التي توجد حاجة ماسة إليها. ونؤكد أيضاً الحاجة إلى أطر متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية، ونرحب باعتماد الجمعية العامة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ قرارها ٣١٩/٦٩ الذي تناول مبادئ أساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية؛

٤٣ - نشير إلى الهدف الوارد في برنامج عمل اسطنبول والمتمثل في زيادة مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد في أقل البلدان نمواً ليعادل المستوى السائد في البلدان النامية الأخرى. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تكون أقل البلدان نمواً محور المساعي الرامية إلى تنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. ونؤكد أيضاً أن من الضروري بذل مزيد من الجهود لضمان إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً على مدى عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤)؛

٤٤ - نهيئ بشركاء التنمية أن يعززوا دعمهم لأقل البلدان نمواً من أجل تطوير قطاع الطاقة ومواصلة تقويته في مجال توليد الطاقة وتوزيعها وكفاءتها، بما في ذلك في ميادين الطاقة المتجددة وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة والغاز الطبيعي، بوسائل منها زيادة المساعدة المالية والتقنية وتيسير استثمار القطاع الخاص، وفقاً للأولويات والاحتياجات الوطنية. وندعو شركاء التنمية والمؤسسات المالية الإنمائية إلى الاضطلاع بدور أوسع نطاقاً وأكثر اتساقاً في مجالات الاستثمار في مشاريع البنى التحتية في أقل البلدان نمواً، والتخفيف من المخاطر وتقاسمها، وكفالة توفير الضمانات؛

٤٥ - تؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان الواجبة لجميع البشر هي عناصر أساسية لتحقيق

النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد ومنصف وشامل للجميع. ونكرر تأكيد الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل إجراءات واستثمارات محددة الهدف توظّف في سياق صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛

٤٦ - نشدد على أن التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أمور حيوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، لا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات لأغراض التنمية فيها، خاصة في مجالات بناء القدرة الإنتاجية، والبنية التحتية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر، ونهيب ببلدان الجنوب أن تواصل تعزيز دعمها المقدم لأقل البلدان نمواً في جميع هذه المجالات بطريقة يمكن التنبؤ بها؛

٤٧ - نكرر دعوتنا إلى المجتمع الدولي، شاملاً منظومة الأمم المتحدة بوجه خاص، أن يقدم إلى أقل البلدان نمواً الدعم اللازم لتعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية بغية إنشاء قواعد بيانات وطنية خاصة بها تتضمن البيانات الوطنية والدولية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع ما يتصل بها من بيانات وصفية وإتاحتها لجميع المستخدمين المهمين. ونطلب إلى الأمين العام أن يحشد الموارد الكافية لصالح أقل البلدان نمواً لتمكينها من المشاركة بصورة فعالة في جميع أنشطة الاستعراض والمتابعة المنفذة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛

٤٨ - نذكّر بالهدف الطموح لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في تمكين نصف عدد البلدان المصنفة ضمن أقل البلدان نمواً من استيفاء شروط الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ والالتزام باتخاذ الخطوات اللازمة لإتمام عملية إخراجها منها. ونشدد على أن كل حالة من حالات الخروج الناجح من القائمة تشكل نجاحاً باهراً ليس للبلدان نفسها فحسب، بل وللأمم المتحدة أيضاً وللتعاون الإنمائي بين أعضاء المجتمع الدولي. ومما يثلج صدورنا أن عدة بلدان من أقل البلدان نمواً أعلنت، على الرغم من استمرار التحديات والمعوقات، اعتزامها الوصول إلى المستوى الذي يؤهلها للخروج من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠ أو نحو ذلك. وقررت بلدان مثل أنغولا وبنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا وكمبوديا وميانمار ونيبال، ضمن بلدان أخرى، اتخاذ الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً هدفاً من أهداف استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٤٩ - نشير إلى الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٨، التي تطلب الجمعية العامة فيها إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم اللازم على نحو منسق إلى البلدان التي أعربت عن اعتزامها بلوغ مرحلة الخروج من

تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠ لمساعدتها في إعداد استراتيجيات الخروج من القائمة ثم الانتقال، وندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بقيادة مكتب الممثل السامي، إلى تقديم الدعم التقني اللازم إلى البلدان المتطلعة إلى الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً من أجل وضع استراتيجياتها الرامية إلى الخروج من القائمة وإلى الانتقال بسلاسة. ونهيب بشركاء التنمية أن يوفروا الدعم لتنفيذ استراتيجية الخروج بغية تمكين تلك البلدان من رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وندعو بالمثل إلى دعم تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس بعد خروج البلدان من القائمة، مع مراعاة حالة التنمية في كل بلد لضمان عدم تعطل مسيرته نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

٥٠ - نؤكد أن الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً ينبغي ألا يصبح هدفاً اسمياً في حد ذاته، بل لا بد من اعتباره وسيلة تفضي إلى التغيير الهيكلي والقضاء على الفقر وتنويع الاقتصاد في البلد ومن ثم تساهم في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي فعالية تنفيذها. ونسلم بالحاجة الملحة إلى إجراء استعراض شامل للمعايير المنظمة لخروج بلد من قائمة أقل البلدان نمواً، مع مراعاة أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس. ونشير في هذا الصدد إلى التوصيات المقدمة خلال استعراض منتصف المدة ومفادها أن الاستعراض الذي تجريه لجنة السياسات الإنمائية لمعايير إخراج البلدان من القائمة المذكورة ينبغي أن يكون استعراضاً شاملاً يأخذ في الاعتبار السياق المتغير للتنمية الدولية بجميع جوانبه، بما في ذلك الخطط ذات الصلة؛

٥١ - نسلم بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تواجه طلباً متزايداً على أشكال من المساعدة أكثر تنوعاً وأنها تجد صعوبة في تلبية هذا الطلب عن طريق بذل مزيد من الجهود بوتيرة أسرع وعلى نحو أفضل. وندعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بوسائل منها تنفيذ برامج موسعة للتعاون المالي والتقني، وإلى إدماجه ضمن برامج عملها، والمشاركة على نحو تام في استعراضه على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، وإدراج التقدم المحرز في هذا الصدد في تقاريرها السنوية المقدمة إلى مجالس الإدارة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس في الفقرة ٩ من قراره ٤٦/٢٠١٣؛

٥٢ - نعرب عن القلق لكون حصة الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً آخذة في التناقص، وندعو مجالس إدارة المؤسسات المشتركة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من المنظمات المتعددة

الأطراف إلى إعطاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نمواً، حسب اقتضاء الحال ووفقاً لولاية كل منها، بما في ذلك عن طريق تخصيص ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من مواردها البرنامجية لأقل البلدان نمواً^(١٣)؛

٥٣ - نشدد على أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يجب أن يحدد، في السنوات الأولى من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التوجه الاستراتيجي للأنشطة التنفيذية المذكورة وأن يضع الأسس التي تسمح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتصدي على أكمل وجه للتحديات التي تعترض خطة التنمية الجديدة، على مستوى الكيان المعني وعلى نطاق المنظومة سواء بسواء. ويجب أن يتناول الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمواءمتها مع خطة عام ٢٠٣٠. ولا بد أن تدعّم مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتدفقات والآليات التمويلية المناسبة وبمياكل الحوكمة أيضاً؛

٥٤ - نؤكد أن قرار الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ينبغي أن يعكس الأولويات الرئيسية لأقل البلدان نمواً التي تضمنها برنامج عمل اسطنبول والإعلان السياسي الصادر عن استعراض منتصف المدة، وأن يكفل التآزر والاتساق في تنفيذ الخطط المعتمدة في الآونة الأخيرة وبرنامج العمل المذكور على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي، ونشجع على متابعة تنفيذ تلك الخطط بشكل منسق ومتسق؛

٥٥ - نؤكد أن الخطط التي اعتمدت في الآونة الأخيرة أولت اهتماماً خاصاً لأقل البلدان نمواً وجسدت شواغلها وتطلعاتها. ولا بد أن يترجم الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات هذا الاهتمام إلى دعم متفانٍ تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإننا نثيب بشركاء التنمية أن يعملوا على تعزيز الموارد المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وخاصة الموارد الأساسية، بغية تحسين دعمها لأقل البلدان نمواً، ولا سيما الدعم المباشر وتقديم الخدمات؛

٥٦ - ندرك أن تصنيفات البلدان على أساس الدخل تتراجع أهميتها يوماً بعد يوم وتعجز عن مراعاة الهشاشة وغيرها من المعوقات الهيكلية، في حين أن أقل البلدان نمواً تمثل

(١٣) يخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الراهن نسبة ٧٤ في المائة من موارد البرنامجية الأساسية للأنشطة المنفذة في أقل البلدان نمواً.

مجموعة البلدان الأكثر تجانساً التي لا يوجد بينها إلا تباينات طفيفة جداً. ولذا تؤكد أنه ينبغي الاعتراف على الصعيد العالمي بفئة أقل البلدان نمواً باعتبارها فئة من البلدان تيسر المتابعة والرصد المنسقين والمتسقين لما يُحرز فيها من تقدم. وندعو الجمعية العامة إلى اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد أثناء انعقاد دورتها الحادية والسبعين، ولا سيما من خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

٥٧ - نشير في هذا الصدد إلى الدعوة الموجهة إلى لجنة السياسات الإنمائية بالنظر في أسباب امتناع بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن تطبيق فئة أقل البلدان نمواً على البلدان وفي العواقب الناجمة عن ذلك، وبإدراج ما تتوصل إليه من نتائج بشأن هذه المسألة في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٥٨ - نطلب إلى مكتب الممثل السامي أن يقدم الدعم اللازم إلى أقل البلدان نمواً في تنفيذ ورصد خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق التنسيق مع شتى الكيانات التابعة للأمم المتحدة، وإذكاء الوعي العالمي بها، وحشد الدعم والموارد على الصعيد الدولي لصالح أقل البلدان نمواً، وبناء الشراكات مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة والتواصل مع أصحاب المصلحة كافة بسبل منها إنشاء الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى مجموعات البلدان الثلاث؛

٥٩ - نشير إلى الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠ التي تدعو فيها الجمعية العامة الأمين العام إلى القيام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بإدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كبنء دائم في جدول أعمال المجلس، ونهيب بالمجلس أن يواصل متابعة تنفيذ برنامج العمل وأن يحيط الجمعية العامة علماً بذلك على نحو منتظم؛

٦٠ - نعرب عن بالغ قلقنا لكون أقل البلدان نمواً ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشدة في عمليات اتخاذ القرار في البنيان المالي العالمي. فثمانية وأربعون بلداً من أقل البلدان نمواً تعيش فيها نسبة ١٢ في المائة من مجموع سكان العالم، لا تمتلك مجتمعةً إلا نسبة ٣,٣٣ في المائة من قوة التصويت في صندوق النقد الدولي ونسبة ٣,٨٤ في المائة من قوة التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهذه مسألة ينبغي معالجتها للحفاظ على مشروعية النظام المالي العالمي وفعاليته. وإننا نعيد تأكيد التزامنا بتوسيع وتعزيز سبل إيصال صوت أقل البلدان نمواً وسبل مشاركتها في عمليات صنع القرار ووضع القواعد في الميدان الاقتصادي الدولي وفي مجال الحوكمة الاقتصادية العالمية. وندعو لجنة بازل للرقابة المصرفية وسائر الهيئات التنظيمية

الرئيسية التي تضع المعايير على الصعيد الدولي إلى مواصلة الجهود الرامية إلى الإصغاء بصورة أكبر لصوت أقل البلدان نمواً في عمليات وضع القواعد وذلك لضمان أخذ شواغلها بعين الاعتبار؛

٦١ - نعرب عن تقديرنا الصادق للدور الداعم الذي تؤديه مجموعة أصدقاء أقل البلدان نمواً، وندعو المجموعة إلى الاستمرار في تعزيز ما تقدمه من دعم من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل اسطنبول، ونتائج استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى، وخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونتائج جميع المؤتمرات والعمليات الدولية والإقليمية الأخرى من حيث صلتها بأقل البلدان نمواً.